

الأثار المياهيمية لأزمة المكون الأفريقي لهوية دول شمال أفريقيا: دراسة خاصة للحالة المصرية

باسم رزق عدلي مرزوق
قسم العلوم السياسية
جامعة القاهرة

الملخص:

يسعى هذا المقال إلى تحليل جملة الأثار السياسية المترتبة على تراجع مكانة وتأثير المكون الأفريقي في هوية دول شمال أفريقيا، ذلك من خلال تحليل أسباب، ودلالات، والنتائج المترتبة على هذا التراجع، ثم يسعى المقال إلى تطبيق هذا الإطار النظري الكلي على الحالة المصرية، لينتهي بعدد من النتائج والآليات التي يمكن أن تعيد لهذا المكون الأفريقي تأثيره الفعال في الهوية الجامعة للدول الأفروعربية، وما يمكن أن يحمله ذلك من تأثير على شكل ومستقبل العلاقات العربية الأفريقية.

الكلمات المفتاحية: الهوية الأفروعربية—شمال أفريقيا - العلاقات العربية الأفريقية—الهوية المصرية.

Résumé :

Cet article cherche à analyser les implications politiques du déclin du statut et de l'impact de la composante africaine dans l'identité des pays d'Afrique du Nord, en analysant les causes, les indications et les conséquences de cette déclinaison. L'article cherche ensuite à appliquer ce cadre théorique au cas égyptien, Des résultats et des mécanismes qui peuvent restaurer à cette composante africaine son impact effectif sur l'identité globale des pays africains, et l'impact que cela peut avoir sur la forme et l'avenir des relations arabo-africaines.

Mots clés: Identité Afro-Arabe - Afrique du Nord —Relations Afro-Arabs - Identité égyptienne .

Abstract:

This article seeks to analyze the political implications of the decline in the status and impact of the African component in the identity of the North African countries, by analyzing the causes, indications and consequences of this decline. The article then seeks to apply this theoretical framework to the Egyptian case, Of the results and mechanisms that can restore to

this African component its effective impact on the overall identity of the African countries, and the impact that this may have on the shape and future of Arab-African relations.

Key words: Afro-Arabian Identity –North Africa –Afro-Arab Relations –Egyptian Identity.

مقدمة:

تعبّر حالة دول شمال أفريقيا (الدول الأفروعربية) عن حالة تلك الهوية التي تتعدد فيها مستويات وأسس التحليل، فهذه الدول، ووفقاً للتاريخ والجغرافيا، تنتمي إلى الهوية الأفريقية القارية، ووفقاً للغة والثقافة تصبح هويتها عربية، ووفقاً لطبيعة المعتقد الديني هي دول إسلامية، ولها توجهات نحو الهوية المتوسطية، وبعضها له توجهات نحو الارتباط بالمستعمر، خاصة تلك الدول التي تأثرت بالاستيعاب الثقافي، ومع كل ذلك التنوع لا يمكن الحديث عن أزمة هوية، لأنه لا يوجد ما يحول دون تكامل كل تلك الأبعاد ودوائر الانتماء في الشخصية الوطنية لشعوب الدول الأفروعربية.

ويبدأ الحديث عن أزمة المكون الأفريقي في هوية هذه الدول وقت الحديث عن تعارض بين أهداف، وأسس، وتطور، ومستقبل، وأطر هذه الدوائر الهوياتية، ويصبح التساؤل التي تطرحه هذه الورقة حول المكون الأفريقي في هوية تلك الدول، ذات الهوية المتعددة الأبعاد والمستويات، وحول تراجع تأثير هذا المكون، وما يكون أن يسببه هذا من أزمة فكرية بين شمال وجنوب القارة، خاصة حينما يحدث اختلاف حول موقع شمال القارة في الهوية الأفريقية الجامعة، وهو ما يمكن أن يؤثر على العلاقات العربية الأفريقية، بل ويؤثر على رؤية وموقف الدول الأفريقية تجاه بعض القضايا العربية، وكذلك موقف الدول العربية تجاه اهتمامات وقضايا القارة الأفريقية، وتأتي الحالة المصرية لتكون هي الحالة التطبيقية لهذه الأزمة الفكرية، فعلى الرغم من وجود العديد من الأدلة التاريخية، والجغرافية، والاثنية،

والحضارية، واللغوية، والدينية التي تؤكد أفريقية مصر وحضارتها، لكن هناك العديد من الرؤى التي تحاول إنكار تلك الحقيقة، لذا سيكون الهدف من هذه الورقة التأكيد على مكانة وتأثير المكون الأفريقي في هوية دول شمال أفريقيا، ومناقشة أزمة الهوية التي ظهرت ارهاصتها بعد تراجع الاهتمام البحثي والاكاديمي بتأثير المكون الأفريقي في هوية هذه الدول، ويصبح التساؤل حول تأثير هذا الوضع على العلاقات الأفريقية العربية، ويمكن مناقشة هذه المحاور من خلال المحاور التالية:

المطلب الأول: المكون الأفريقي في هوية الدول الأفروعربية

تتعدد وتتوغل دوائر انتماء الدول الأفروعربية، ويتنوع معها روافد ومصادر تكوين هوية هذه الدول، فهناك اتجاهات ترى أن هذه الدول هي فقط دول عربية إسلامية، وأنها تهتم بهذا المكون على حساب المكون الأفريقي، مؤكداً ذلك بتراجع دور واهتمام هذه الدول بأحداث ومتغيرات القارة الأفريقية، وهو التوجه الذي وجد لدى صدى وأثار في الفكر الجماعي الأفريقي، ففي حين يرى بعضهم أنه هذه الدول أفريقية التكوين والأصل والحضارة والثقافة، يرى اتجاه آخر أنها دولة عربية فحسب ولا تنتمي للقارة الأفريقية، وتعاملوا مع الهوية العربية بكونها مرادفة للهوية الإسلامية، وظهرت توجهات رافضة لدور وأفرقة هذه الدول فيما يشبه " Arab Phobia"، مؤكداً أن كثافة الوعي اللوني بين المنحدرين من أصل أفريقي هو السبب في جعل اللون هو العامل الأهم في الهوية القارية الأفريقية، ولذا يتم استبعاد الدول الأفروعربية، بل وتكونت العديد من المدركات السلبية بين دول شمال وجنوب الصحراء، حالت دون تضمين شمال القارة عند الحديث عن الهوية الأفريقية الجامعة، بل وتم خص وصف الأفارقة على بعض

الجماعات في شمال القارة، وظهرت العديد من الرؤى الاستيعادية الاقصائية، وأتى ما عرف بـ "الربيع العربي"، ومن بعده انتشار الجماعات الإرهابية المتشددة لتضيف بعداً إضافياً للإنفصال، وهي جميعها وقائع أثرت على العلاقات الأفريقية العربية، ليظهر ما يبدو وكأنه "أزمة المكون الأفريقي في هوية الدول الأفروعربية".

إن الصراع المستمر والمتناقض بين أولويات وأهداف ومصالح الدول الأفروعربية وتلك الأفريقية لم يحسم بعد على الرغم من محاولات وعمل ونشاط المستويات الثنائية والجماعية للتعاون، فلم تصل جهود التنسيق النظرية لصيغة عملية وفعالة تغير مدركات الطرفين نحو بعضهما البعض، وهو ما كان سبباً في مغالاة البعض في التمسك بمفاهيم الدولة القومية والسيادة الوطنية، رفضاً لوحدة قارية جامعة، بل وجعل التعاون بينهما يأخذ فقط مستوى جمع الإرادات السياسية للتعبير عن موقف سياسي، في ظل غياب للأبعاد المؤسسية، وحتى هذا الموقف ينتابه العديد من العوارض الناتجة عن عدم الاستقرار، والضغط الدولية، وحسابات المصالح، والأهداف الوطنية، والتغيير في أولويات كل طرف، وهو ما جعل من الصعب احصاء سمات التعاون العربي الأفريقي، أو تحديد سمات حاضره للتنبؤ بتوجهاته المستقبلية، لذلك حدث تغير سريع في المدركات العامة الحاكمة للعلاقة، وأصبح يغلب عليها الطابع السلبي، وتغيرات القضايا المشتركة، وتبدلت الصورة الذهنية بين الطرفين⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن معظم التيارات الفكرية الأفريقية ارتكزت ولو جزئياً - على العامل اللوني كمحدد للهوية الأفريقية، لتحديد من ينتمي للقارة، وكأساس للوحدة القارية المقترحة التي يمكن أن تنشأ بين السود، لكن كان المقصود بهذا المحدد اللوني المادي المباشر لهذا اللون، وتم استبعاد العرب

من هذه الهوية الجامعة، على اعتبار أن أفريقيا موطن السود فحسب، خاصة أن هذه الرؤى ظهرت بين زنوج العالم الجديد، كرد فعل فكري على العنصرية اللونية التي عانت منها المجتمعات الأفريقية والسود، وتجارة الرقيق، والوضع الاجتماعي، والخبرات التاريخية السلبية، الذين أكدوا أن مشكلة اللون من المشكلات الرئيسية في العلاقات الدولية، وهي لا تزال تؤثر حتى وقتنا الراهن، حيث أصبح الحديث عن اللون بمثابة الحديث عن انتماء عرقي أو إثني بين الجماعات السوداء فحسب⁽²⁾.

ومع ذلك هناك بعض المفكرين الأفارقة قدموا معنى واسع للون ليصبح مرادفاً للخبرات السلبية والعنصرية، ويصبح الإنسان الأسود هو كل من مر بخبرات التفرقة والمعاناة والقهر والتمييز ضده، معتبراً أن الخبرات التاريخية هي أساس الهوية الجامعة القارية، ويرى اصحاب هذا المعنى إمكانية قبول الجماعات التي تقطن الدول العربية ارتكاناً إلى هذا المعنى، بل وحاولوا إبراز أوجه التشابه بين الجامعة الأفريقية والحركة القومية العربية، وأكدوا أن الحضارة المصرية القديمة هي حضارة أفريقية سوداء، رافضين التمييز بين العرب والأفارقة، معتبرين أن ذلك التمييز من معوقات التوجهات الوحدوية في القارة، وأن هذا التمييز هو من مواريث المرحلة الاستعمارية التي يجب التخلص منها، وكأن هذه الرؤية تحاول تفعيل منطلق "ماركوس جافي" في الربط بين المعيار اللوني والحيز الجغرافي باستخدام نتائج وآثار الخبرات التاريخية كأساس للهوية القارية، وهو ما جعلهم ينظرون للقارة وسكانها باعتبارهم وحدة متجانسة⁽³⁾.

ولكن بتطبيق المعيار اللوني ترسخ في المدركات العامة لشعوب الدول الأفروعربية أن الأفريقي هو "الأخر"، وأن شعوب هذه الدول أنهم ليسوا من الأفارقة، وأنها فقط عربية الأصل والثقافة، وهو ما كان نتيجة العييد من

الخبرات التاريخية الاستعمارية التي تؤمن بالفصل بين شمال وجنوب القارة، ولذا كان الرد الإفريقي على ذات النحو الاستبعادي، حيث تم إغفال شمال القارة من الدراسات والبحوث والكتب الموسوعية الأفريقية، وتراجعت الترجمات من اللغة العربية، وتم قصر وصف إفريقي من دول الشمال على بعض الجماعات، باعتبار أن هذه الدول جزء عربي، وكأن أفريقيا باتت تبدأ من جنوب الصحراء الكبرى، خاصة في ظل غياب موقف عربي محدد واضح تجاه بعض القضايا الأفريقية⁽⁴⁾.

ومع كافة المحاولات الفكرية لتأكيد الهوية الأفريقية لشمال القارة، ومحاولة ترسيخ الأسس القارية الشاملة كمعيار ومحدد للانتماء الإفريقي لكافة الدول التي تقع جغرافياً في القارة الأفريقية، تلك المحددات التي تقوم على ترك مظاهر التقسيم والاختلاف على أساس اللون أو الانتماء الإثني، أو الديني، أو الإقليمي، ومع ذلك تؤكد الخبرة التاريخية أن المعايير غير الجغرافية لم تختف من المدركات الكلية الأفريقية، خاصة عندما يتعلق الأمر بشكل وتطور وقضايا العلاقة بين الأفرو عرب وأفارقة جنوب الصحراء، فلا تزال هناك خبرات ومدركات وتوجهات سلبية تسيطر على سلوك شعوب وقادة الدول الأفريقية تجاه شمال أفريقيا ودولها شعوبها⁽⁵⁾.

لقد حمل وأدى اختلاف الرؤى بين شمال وجنوب القارة على مكانة وترتيب المكون الإفريقي في هوية الدول الأفرو عربية إلى نتائج سياسية واقتصادية وتكاملية على مستوى القارة، واجهت محاولات عدة للوصول إلى وحدة قارية، وحالت دون تعميق العلاقات بين الطرفين، بل ويمكن اعتبارها من العوامل المفسرة لكثير من المسائل والقضايا العالقة، فوَقمتما ينظر الأفارقة إلى مصر باعتبار أن ما قامت به في مراحل تاريخية مع دول حوض النيل والسودان بأنه "غزو أو استعمار" لدول أفريقية، وأن ما قامت به

السودان مع جنوب السودان هو حرب دولة عربية مع اقليم/دولة أفريقية، وأن العربي ما هو إلا تاجر رقيق، وأن الدول العربية الإسلامية أصبحت مؤخراً مصدر الجماعات المتشددة الإرهابية، وأن تأثير عدم الاستقرار بها يمكن أن ينتقل إلى الدول الأفريقية، وقتها يمكن الحديث ليس فقط عن عدم أفريقية تلك الدول، أو مشاكل وصراعات تتعلق بالمياه والحدود والأنهار، لكن بدأ الحديث عن أن لأفريقيا إسلام يختلف عن ذلك الإسلام العربي الوهابي مصدر الإرهاب (بحسب تصورهم)، بل وتصبح الدعوة أن يغادر العرب قارة السود، وهو ما يحتاج إلى فهم المدركات المسئولة عن تلك المواقف، وهل هناك إمكانية لتغيير سمات وأسس تلك المدركات⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: المدركات المتبادلة والمواقف الفكرية من الدول الأفروعربية

يكشف تحليل الرؤى والمواقف الأفريقية والعربية عن أن هناك سوء إدراك متبادل يؤثر على رؤية ومواقف كل طرف لهوية الطرف الآخر، بل ويؤثر سلباً على القضايا والعلاقات التي يمكن أن تجمع بين دول الطرفين، في حين تكشف ممارسات ورؤى ومواقف الطرفين عن أن هناك صور ايجابية للأبيض المستعمر الفعلي للقارة والعالم العربي، فقد قبلت الدول الأفريقية وجود جماعات استيطانية، وأقليات آسيوية، بل ومنحت هذه الجماعات والأقليات جنسية دول أفريقية، بل وباتت لغة المستعمر هي اللغة الرسمية للكثير من دول القارة، بشكل أصبحت معه هذه اللغات هي الرافد الأهم في تشكيل هويات كافة دول القارة، وهو أيضاً حال الدول العربية، فهذه طبيعة نظرة الطرفين نحو الأبيض المستعمر رغم طبيعة دوره التاريخي، واستمرار ممارساته لنهب ثروت دول الطرفين، ودوره في اشعال الحروب الأهلية، والتدخل في الشئون الداخلية، وانتهاك السيادة الوطنية، وتقابلها

صورة ومدركات سلبية بين طرفين من المفترض أنهما قارة واحدة، وشركاء كفاح ضد هذا المستعمر، ويشتركان في العديد من الخبرات والروافد التي تشكل الهوية الوطنية والجماعية لدولهما⁽⁷⁾.

ولا تزال هناك صورة سلبية تسيطر على مدركات الأفارقة والعرب نحو بعضهم البعض بالرغم من أن هناك تداخلاً واضحاً، وتراثاً ثقافياً مشتركاً، وخبرات استعمارية متشابهة، واعتماداً متبادلاً في التخلص من الاستعمار بين الطرفين، وبالرغم أيضاً من أن الطرفين يخضعان لتبعية اقتصادية وتأثيرات العولمة التي تحاول جعل مضمون الهويات الحضارية الأفريقية والعربية في خدمة المصالح الغربية، ويمكن فهم طبيعة تلك المدركات السلبية بين الطرفين بفهم من هو الأفريقي بالنسبة للعربي؟ ومن هو العربي في مدركات وتصور هذا الأفريقي؟ كذلك ما لهذه المدركات من تأثيرات تزيد من تفاقم أزمة المكون الأفريقي في هوية الدول الأفرو عربية⁽⁸⁾، لكن الثابت أن نظرة العربي للأفارقة تتطوى على بعض الأبعاد الاستعلائية يتم نسيانها حين يكون التعامل مع شخص ذي أصول أفريقية يعيش في ويحمل جنسية دولة غربية، وهو ما كوّن صورة سلبية لدى الأفريقي عن العربي⁽⁹⁾.

كذلك تحتوي صورة العربي في المدركات الأفريقية على العديد من الجوانب السلبية على ذات النحو الذي عليه صورة الأفريقي في مدركات العربي؛ فالعربي في إدراك الأفريقي هو تاجر الرقيق أحياناً، وشخص لديه نزعات توسعية استعمارية أحياناً أخرى⁽¹⁰⁾، وله مظهر بعينه، فهو شخص انتهازي توسعي، أضيفت إليه مؤخراً صفة الإرهابي صاحب الإسلام المتشدد، ويرون أن العربي يسعى لنشر ثقافته العربية الإسلامية قسراً في أفريقيا، حيث تسيطر على الذاكرة الجماعية الأفريقية صورة العربي حامل

السيف، خصوصاً مع انتشار نمط التعليم الغربي الذي جعل الثقافة العربية غير جذابة للأفارقة، ومع اتجاه المساعدات والتدفقات المالية العربية إلى قطاعات داخل دول يغلب عليها الإسلام، وهو ما يتوافق مع صورة يروج لها الغرب تحوى تحول الأفارقة قسراً إلى الإسلام، وأن عرب الشمال يسعون لغزو القارة ثقافياً، ويحاولون تصوير أن ما حدث عند اكتشاف مصر لجنوبها، ودخولها إلى مناطق عدة من القارة، وما حدث عند دخول الإسلام، كل هذا كان عبارة عن غزو عربى للقارة، وهو ما يجد دعماً من أنصار التيارات المسيحية الغربية المتطرفة التى تحارب الإسلام، والذين يحاولون قلب الحقائق، وطمس الخبرات العربية الأفريقية المشتركة⁽¹¹⁾.

وقد أدت المدركات السابقة إلى تكوين رؤية استيعادية عند بعض الأفارقة تغلب على موقفهم تجاه الهوية الأفريقية للشعوب العربية، ولم يعترفوا بأن هوية هذه الشعوب الإسلامية والعربية تعادل الأبعاد الانجلوفونية والفرانكوفونية لدى الدول الأفريقية⁽¹²⁾، ومن أمثلة هذا الاتجاه ما قدمه رئيس مالوى الأسبق "كاموزوا باندا"، الذي يرى أن ميراث العلاقات العربية الأفريقية قد حرم العرب من أن يصبحوا أصدقاء لأفريقيا، وتأتى صعوبة أن يصبح الجيل الحالى من العرب أصدقاء لأفريقيا نتيجة ميراث أخطاء وسلوك وممارسات أجدادهم⁽¹³⁾، وحاول البعض الآخر تأكيد هذه النتيجة من خلال تحليل الحرب الأهلية فى السودان، سواء التى كانت بين الشمال والجنوب، أو التى تحدث بين السلطة ومتمردى دارفور، حيث يؤكد على أن السبب الرئيسى هو الاستعلاء العربى الكامن فى مضمون الثقافة العربية الإسلامية للسلطة السودانية⁽¹⁴⁾.

حتى أن بعض قادة القارة هاجم دولاً عربية بعينها قائلاً: "لعل مندوب السعودية معتاد على شراء الزوج، ولكنه لا يمكنه أبداً شراءنا"، وأكد

الأفارقة على أن صورة الأسود فى الإنتاج الفكرى والثقافى العربى لا تبعث على الاحترام، فهى تتسم بالاحتقار، وانخفاض مستوى الذكاء، وهذا ما جعل رئيس السنغال "عبدو ضيوف" فى قمة منظمة المؤتمر الإسلامى بذاكار سنة 1992 يقول: "إن هناك مشكلة، ولا أريد أن أصل إلى استخدام تعبير الاحتقار الثقافى، فنحن نحترم العرب، بينما هم لا يحترمونا"، ويروج البعض أن مصر تسعى إلى تكوين إمبراطورية ثقافية لها، وهى مقدمة لغزو العرب لأفريقيا ثقافياً، وأكدوا على أن العالم العربى المتخلف المنقسم السلبى فى تعامله مع مشكلاته لا ينفع لو كان صديقاً، ولن يضر لو كان عدواً⁽¹⁵⁾.

وهناك اتجاه آخر بين الأفارقة له تصور يخالف ما سبقت الإشارة إليه، فقد ربط بعضهم بين كافة أجزاء القارة عن طريق الحضارة المصرية القديمة، مؤكدين أنها أصل الحضارات الأفريقية، وأن لها الأسبقية الحضارية والتاريخية حتى عن الغرب، وهذا ما تمت الإشارة إليه سابقاً، وهذا هو مضمون تيار الزنوجة⁽¹⁶⁾، وكان هو رأي بعض رواد الجامعة الأفريقية من زعماء القارة بعد الاستقلال، أمثال الزعيم الغانى كوامى نكروما، والرئيس المالى موديبو كيتا، والرئيس الغينى أحمد سيكوتورى، والرئيس التنزانى جوليوس نيريرى، فجميعهم أكدوا على أن الصحراء الكبرى لا تعتبر عن معوقاً أو محدداً أو مانعاً للتماسك الذى يجب أن يحدث بين الأفارقة جنوب الصحراء والعرب الموجودين فى الشمال، وأن العرب شركاء فى الكفاح ضد الاستعمار، والإمبريالية، والاستعمار الجديد، وهذا ما حاولوا ترجمته فى منظمة الوحدة الأفريقية. وفسر البعض هذا الموقف فى ضوء الموقف المصرى خلال فترة حكم جمال عبد الناصر ومساعدته فى استقلال الدول الأفريقية، وهو ما جعل البعض يصفه بكونه موقفاً نفعياً مرتبطاً بحقبة الحرب المصرية الإسرائيلية، وموقف دول القارة وقتها، والتى كانت قد

تأثرت بنتائج الحرب بعد رفع أسعار البترول، وبخاصة الدول المستوردة البترول منها، وأن الدول الأفريقية أدركت بعد الحرب وأسعار البترول أن الدول العربية لا تهتم بالقارة، ولا بواقع دولها وحالها التنامي (17).

ويرى بعض الاتجاهات أن الإسلام يمكن أن يشكل عنصراً ثقافياً موحداً للقارة الأفريقية، ويمكن أن يشكل بوتقة صهر مختلف ثقافات القارة الأفريقية؛ لأنه: "على الرغم من الهجمات الأيديولوجية من الاستعمار، والبعثات التبشيرية ضد الإسلام والعرب، انتشر الإسلام بسرعة في الأقاليم الفرانكوفونية والأنجلوفونية في غرب أفريقيا"، وينبهون لأهمية تدارك أثر الاستعمار على هذه التوجهات، لأن: "المستعمرين خلقوا مشكلة حادة بين الأفروعرب وبين الأفارقة، وكذلك بين الأفروعرب أنفسهم، حيث تم خلق صراعات بين الأفروعرب في إريتريا، وفي الصومال، وفي زنجبار، وفي تنجانيقا، وفي كينيا، وفي موزمبيق" (18).

ويؤكد أنصار الوحدة الأفريقية التي تشمل شمال القارة أن عرب القارة لا بد أن يحملوا الهوية الأفريقية، ويجب أن يكون هناك اعتراف أفريقي بهذا الواقع، وأكدوا أن الارتباط بشمال القارة عميق ودائم، ومرجع هذا الارتباط هو التاريخ والخبرات المشتركة، حيث أكد إليون جوب أن المؤرخ العربي هو من كتب ونقل تاريخ أفريقيا القديم والوسيط، وأن أفريقيا الحديثة هي من نتاج تلك الخبرات التاريخية المشتركة، وأن الزنوجة باعتبارها أحد أوجه التعبير عن الهوية الوحدوية القارية قد نتجت عن هذه الخبرات المشتركة، ولذا يجب أن تستمر وحدة القارة مع مراعاة الاختلافات والخصوصيات والسمات التي ينفرد بها كل إقليم من أقاليم القارة، ولكن هذه المناطق مجتمعة تشكل ما يطلق عليه الشخصية الأفريقية التي هي أساس الوحدة الأفريقية (19).

وقد انعكست تلك المدركات والصور المتبادلة على طبيعة العلاقات التي تجمع بين الطرفين؛ ففي الوقت الذي يشككون فيه في الهوية الأفريقية لشمال القارة يقبلون شعوب موريشيوس وسيشل وجزر القمر، رغم أن غالبية سكانهم من أصول غير أفريقية، ولا يزالون يتحدثون بلغاتهم الآسيوية الأصلية، ويدينون بمعتقداتهم الأصلية، كذلك لا يتم التشكيك في هوية إثيوبيا التي ظلت حتى خمسينيات القرن المنصرم تصنف نفسها كدولة شرق أوسطية، بل في الوقت الذي يُنكر فيه على عرب القارة هويتهم الأفريقية أصبح يقبل الرجل الأبيض، ويُضفى عليه الجنسية والهوية الأفريقية بحكم استيطانه في بعض البلدان الأفريقية، وهذا ما يجعل ينتقد أنصار هذا الأهتمام الأفريقي الجزئي ببعض جماعات شمال القارة، ويعتبرون أن ذلك تطبيق لرؤية غربية تقسيمية للقارة الأفريقية⁽²⁰⁾.

ويتجه العديد من المفكرين الأفارقة عند مناقشتهم هوية عرب القارة الأفريقية إلى إنكار هذا المكون الأفريقي في هوية هذه الشعوب عدا بعض الجماعات التي يصنفونها بأنها أقلية أفريقية في مجتمع عربي، ويكون تركيزهم على الأقباط (المسيحيين في مصر)، والأمازيغ أو البربر في الحزام الممتد من واحة سيوة في مصر غرباً حتى جزر الكناري في غرب القارة، وكذلك على الجماعات التي تعيش في النوبة سواء في مصر أو في السودان⁽²¹⁾.

وعلى المستوى الرسمي، مع التحول إلى الاتحاد الأفريقي أصبحت اللغة العربية لغة أجنبية كأى لغة أنت مع الاستعمار، حيث تنص المادة 25 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على أن: "تكون لغات عمل الاتحاد وجميع المؤسسات التابعة له هي اللغات الأفريقية إذا أمكن والعربية والإنجليزية والبرتغالية"⁽²²⁾، وفي ذات السياق جاء ميثاق النهضة الثقافية

الأفريقية في يناير 2006 لينص في مادته الثامنة عشر على أنه: "يتعين على الدول الأفريقية إدراك الحاجة إلى تنمية اللغات الأفريقية لضمان تقدمها الثقافي، وتعجيل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك يجب أن تسعى إلى صياغة سياسات لغوية وطنية ذات صلة"، وعاد في المادة الرابعة والثلاثين ليقول: "يتم تحرير الوثيقة الأصلية إذا أمكن باللغات الأفريقية وبالعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية..."، لتصبح دلالة إضافية على وضع اللغة العربية كلغة مستعمر مع لغات المستعمرين الغربيين، وهو ما يقدم دلالة على طبيعة مدركات الأفارقة نحو الإنسان العربي⁽²³⁾.

ويتوافق هذا التوجه السياسي الرسمي مع رؤى وأطروحات وأنساق فكرية حاولت إفراغ العرب من المكون الأفريقي في هويتهم الجمعية، حيث لا يوجد في أى عمل موسوعي عن القارة حديثاً عن شمال القارة، إنما ينصرف إلى الجزء الذي في جنوب الصحراء، ويكتفى بالحديث عن الجماعات التي يراها أفريقية، وتعيش وسط العرب، والتي سبقت الإشارة إليها، حتى عند الحديث عن التقسيم الثقافي لقارة يتحدثون عن الأنجلوفون والفرانكوفون والليزوفون، ويتجاهلون العربفون، وهو ما يمكن التدليل عليه من خلال حركة الترجمة التي تغفل الترجمة من اللغة العربية مفضلةً اللغات الغربية عليها، وهو ما يتضح في التوجه الفكري لكل من يورى موسيفنى الرئيس الأوغندي، ود. كاموزوا باندا رئيس مالوى⁽²⁴⁾.

المطلب الثالث: الربيع العربي وأزمة هوية شمال أفريقيا

هناك العديد من جوانب سوء الإدراك المرتبط بمكونات وأسس هوية الدول العربية الأفريقية تؤثر على طبيعة ومضمون نظرة الأفارقة نحو هوية وموقع وسلوك وممارسات تلك الدول العربية، لذلك تم طرح مفهوم الأفريقي

كمرادف لغير العربي، وأكد على أبعاد التناقض بين العروبة والأفريقيانية، وتعاملوا مع مفاهيم كـ "العرب وأفريقيا"، و"العلاقات العربية الأفريقية"، وكأنها مفاهيم تجمع بين طرفين لا تداخل بينهما، ومنها تصبح الهوية الأفريقية عند البعض تعبيراً عن الهوية غير العربية، ومع أن هذا التقسيم لم يستند إلى أى من الأسس الموضوعية الحاسمة، العنصرية أو الدينية أو الثقافية أو غيرها، لكن كان له العديد من الآثار على العلاقات التي تجمع بين الأفارقة العرب وغير العرب⁽²⁵⁾.

وقد أدت تلك المدركات وما ترتب عليها من سياسات وممارسات إلى تعميق صور الانقسام بين الطرفين، بل وتقلل من أهمية الأسس ومظاهر الترابط التي تجمع الطرفين، بل ويهدف هذا الاتجاه لخلق جبهة رافضة للعروبة، ويحاول البعض تصوير بعض الصراعات (جنوب وشمال السودان - دارفور - موريتانيا والسنغال - الصومال وإثيوبيا - مشكلة المياه بين مصر وإثيوبيا - ليبيا وتشاد....) بأنها صراعات عربية - أفريقية⁽²⁶⁾، وهو ما ينطوى على محاولة التشكيك في حقيقة الانتماء العربي إلى أفريقيا، وهو ما شكّل الدافع لبعض القادة الأفارقة للقول: "لكن، هل يعتبر المصري أفريقياً بنفس المعنى الذي نعتبر به نكروما أفريقياً؟"، وشكك بعضهم في ترتيب دوائر الانتماء للدول العربية، وفي موقع أفريقيا في أسس الهوية الشاملة لهذه الدول، وهو الاتجاه الذي لقي قبولاً وترحيباً ودعمًا من الغرب وسياساته ومفكره، وحاولت الآليات الغربية تفعيل ما رسخه الاستعمار من أسس للعداء والانقسام بين عرب القارة وأفارتها، وكدوا على مفهوم "أفريقيا السوداء" و "أفريقيا العربية البيضاء"، بل وروجوا لرؤية مفادها أن الإسلام الذي للأفارقة هو إسلام أفريقي مختلف عن الإسلام المتشدد الوهابي الذي لشمال القارة، وحاولوا بعدد من السياسات تقليص تأثير الثقافة العربية، سواء

من خلال إدخال الحروف اللاتينية لكتابة اللغات الأفريقية، لتحل محل الحروف العربية في بعض الأحيان، بل وباستخدام المفاهيم والألفاظ الغربية كبديل عن العربية، وهذا ما كان مقدمة لقبول الأفارقة غير العرب انفصلاً قد يصل لدرجة التعارض والصراع بين ما هو عربي وما هو أفريقي⁽²⁷⁾.

وقد دفعت هذه السياسات والآليات التي استحدثتها الغرب، وروج لها بعض المفكرين والقادة الأفارقة، إلى تأكيد مدركات خاطئة لدى بعض الشعوب غير العربية في أفريقيا مفادها أن العرب الموجودين في شمال القارة لا يهتمون بالمكون الأفريقي في هويتهم، ويرون أن الهوية الأفريقية لا تبعث على الفخر، وأكدوا أن هذا واضح في وسائل إعلام هذه الدول، وفي إنتاجهم الفكري والأدبي، فهذه الدول لا تعبر عن أفريقيتها بنفس الدرجة التي تعبر بها عن أنتمائها العربي أو الإسلامي، وأن هذه الدول تتحاز تلقائياً للأطراف العربية في أي صراعات يمكن أن تنشأ بين دول عربية ودول أفريقية.

وهو ما يرد عليه البعض بأن الصومال لم تحصل في صراعها مع إثيوبيا سنة 1977 و 1978 على دعم من أية دولة عربية، وغاب الموقف الجماعي العربي، بل إن دولتي اليمن وليبيا كانتا إلى جانب إثيوبيا، وهو ما حدث في الأزمة بين السنغال وموريتانيا عام 1989، فلم تتلق الأخيرة دعماً سوى من دولتين عربيتين من خارج القارة هما العراق وسوريا، وكان ذلك بسبب اعتبارات أيديولوجية، وليس بسبب اعتبارات قومية أو عربية⁽²⁸⁾.

ويميل بعض الرؤى الأفريقية إلى تصوير أن هناك تنافساً دينياً بين الجانبين الأفريقي والعربي، وأن ذلك يترجم في صورة تنافس إسلامي-مسيحي في العديد من الدول، لكن تتجاهل هذه الرؤى أن الإسلام هو الدين المسيطر على أغلب سكان القارة الأفريقية، وهذا الانتشار حدث في ظل

قبول لتواجد ونشاط البعثات التبشيرية المسيحية فى معظم دول القارة، بل وفى ظل وجود تنافس مسيحي-مسيحي داخل أفريقيا، لكن يحاول البعض تقديم هذا البعد كأحد أبعاد الاختلاف بين شمال القارة المسلم، وبين أفريقيا جنوب الصحراء المسيحية أو المسلمة لكنها ذات إسلام مختلف عن الذى للشمال، بل وحاول بعضهم الزج ببعض الأبعاد الدينية فى صراعات داخلية، وروج البعض أن هذه الصراعات كان الهدف منها التصدى للتوسع العربى فى أفريقيا(29).

ثم جاءت ثورات الربيع العربى منذ عام 2011 لتؤكد على هذا الاتجاه، خصوصاً فى ظل سيطرة نظم ذات توجهات إسلامية على الدول العربية، حيث انتهجت هذه النظم سياسات وتبنت ممارسات أدت إلى ترسيخ مبدأ ومدرك فى العقلية الأفريقية مفاده أن هذه الدول ذات توجه إسلامى متشدد، وسوف تصدر لنا هذا النمط من الإسلام، خصوصاً بعد ما حدث فى مالى وأفريقيا الوسطى فى عامى 2012 و 2013، ولذلك برز توجه يؤكد على أهمية عزل الشمال العربى الإسلامى بعيداً عن القارة، وأكد على أن ما لدى الأفارقة هو إسلام أفريقى أكثر روحانية، لا يسعى للسلطة، ويتناسب مع واقع دول القارة، فقد امتزج مع ثقافتها التقليدية، وأصبح جزءاً من مكونات الشخصية الأفريقية، فى حين أن ما فى شمال القارة هو إسلام وهابى يسعى للسلطة، ويضحى بجزء من إقليمه لتطبيق الشريعة (السودان)، ويرعى الإرهاب ويدعمه، ويتحفظ على قرارات دينه (موقف مصر مما حدث فى مالى عام 2012)، لا يحافظ على وحدة الدولة التى تدين به (ليبيا)، وأصبح التساؤل كيف لهذا النمط من الإسلام أن يصبح أداة وحدة لأفريقيا، وهو توجه مماثل لرؤية بعض المفكرين الأفارقة من نمط المسيحية الغربى الذى أتى مع الاستعمار، لكن كانت ممارسات نظم ما بعد ثورات الربيع العربى كاشفة

ورسخت لمدرجات بعينها، حيث استغل الغرب توجهات ومواقف هذه النظم في تعميق القطيعة بين العرب والأفارقة، ويمكن تحديث مواقف بعض هذه النظم التي أثرت على مواقف ومدرجات الدول الأفريقية.

حيث يرى الكثيرون من قادة السودان أن ثورات السودان كانت هي بداية مرحلة ما يطلق عليه ثورات الربيع العربي، والواقع أنه من تحليل التوجهات، وطبيعة الممارسات، ونتائج هذا النظام يمكن أن يتأكد وجود رابطة نوعية⁽³⁰⁾، وقد أدت سمات الواقع السياسي في السودان في الثمانينيات إلى وقوع ثورة 1989، ووصول نظام الإنقاذ (الترابي-البشير) إلى الحكم، وهو النظام الذي أنتهج الشعارات الإسلامية بصورة أكثر تطرفاً في تعامله مع المعارضين، ورفع راية الجهاد في التعامل مع الجنوب، وتحت شعار "فليذهب الجنوب إلى الجحيم حتى نطبق الشريعة في الشمال" انفصل الجنوب، وعندما عجز نظام الإنقاذ عن استيعاب الجنوب كان هو أول من دفع هذا الإقليم للانفصال من خلال "اتفاق السلام من الداخل" سنة 1995، غير أن سياسات الإنقاذ/ الإخوان أدت إلى انفصال الجنوب⁽³¹⁾.

كما أن الصومال هي الدولة التي شهدت انتفاضة من قوى ترفع شعارات وطنية ضد نظام سياد بري في بداية التسعينيات؛ لأنه لم يصل إلى تحقيق حلم الصومال الكبير، وأهدر ثروات الصومال في حروب شاملة، وكان ذا نهج قمعي مع المعارضة، ومع ضعف النظام وسقوطه استقلت الأجزاء الشمالية تحت اسم "جمهورية أرض الصومال"، وتدخلت بعض القوى في الجنوب لتعطي الفرصة للحرب ولتفكك الصومال، وهو المناخ الذي كان مناسباً للجماعات التي ترفع شعارات إسلامية، والتي دخلت تحت مظلة الإغاثة والمعونات للشعب الصومالي، مما أدى إلى بروز العديد من الحركات والجماعات الإسلامية المتناحرة والمتحاربة معاً، وهذا كان نتاج

التجربة الإسلامية الثانية، ضياع دولة الصومال، وحرب أهلية لها أبعاد إقليمية كائنة ومستمرة⁽³²⁾.

وقد أدت ممارسات نظام الإخوان الذين أتوا إلى الحكم بعد ثورة 25 يناير 2011 في مصر إلى تردى الأوضاع والعلاقات مع الدوائر الأفريقية، حيث نظم أنصار الإخوان وقفة احتجاجية أمام السفارة الفرنسية لإدانة التدخل الفرنسي لمحاربة الإرهاب في مالي، بل وتحفظ النظام الرسمي على قرار منظمة التعاون الإسلامي بإدانة الإرهاب في مالي، بل وأدان الرئيس هذا التدخل الفرنسي، في حين ثبت أن هناك عناصر تكفيرية من مصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، تشترك في محاولة انفصال شمال مالي، هذا في الوقت الذي أخذت فيه فرنسا على عاتقها الدفاع عن وحدة مالي، وتم ذلك بتأييد عدد من الدول الأفريقية، وبقرار من مجلس الأمن، وبسماح من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، ومن الاتحاد الأفريقي، يضاف إلى هذا التردى في المستوى الإقليمي، وواقع الحال الذي كان عليه الوضع في مصر خلال هذه السنة من تفكك، وسوء أوضاع اقتصادية واجتماعية⁽³³⁾، ويحاول النظام المصري بعد 30 يونيو 2013 تغيير تلك المدركات.

واستغلت العديد من الجماعات التكفيرية الانتفاضة التي بدأت ضد القذافي في فبراير 2011 لتعطى مبرراً لتدخل الناتو في ليبيا، لتصبح هذه الجماعات في سدة الحكم في ليبيا بعد رحيل القذافي، مع عدد من العسكريين الليبيين الذين عملوا على فرض التوجه الإسلامي على البلاد، وبدأت تتجه بالعنف نحو دول الساحل، وحاولت جماعات موالية للقذافي أن تدافع عن مصالحها القبلية والإثنية، وبدأت النعرات القبلية تهدد مستقبل ليبيا الموحدة، بل وتهدد دول الجوار⁽³⁴⁾.

واستطاعت حركة النهضة التونسية -أحد فروع جماعة الإخوان المسلمين- أن تكون هي الأساس للمشهد السياسي التونسي بعد إسقاط نظام زين العابدين بن علي في 2011، وذلك بحكم قدراتها التنظيمية، ومصادر التمويلية، والدعم الدولي، وهذا ما توافق مع تعاطف شعبي مع قادتها الذين اضطهدوا من الأنظمة السابقة على الثورة، لكن وُجد أن هذه الحركة تتجه فقط السياسات التي تمكنها من السيطرة على تونس، دون أن تتبنى مشروعاً نهضوياً بعينه، كذلك زاد نشاط الوهابيين التكفيريين، وشارك بعض هؤلاء في أعمال عنف في دول الجوار وفي سوريا، بما أدى إلى حالة من الفوضى، عادت معها الشرطة إلى سابق عهدها، بما أدى لتآكل شعبية حركة النهضة التي ربما تلاقى مصير الإخوان في مصر⁽³⁵⁾، وهو ما دفعها لتقديم العديد من التنازلات في المرحلة التالية حتى تتلاقى هذا المصير.

وتحاول جبهة الإنقاذ الجزائرية أن تعيد تنظيم صفوفها لاستغلال أية ثورات أو احتجاجات شعبية تحدث في الجزائر للسيطرة على مقاليد الأمور على غرار ما حدث في باقي الدول العربية، كما تحاول جمع العناصر الوهابية التكفيرية حولها رغبة في نقل المعركة إلى الجزائر في حالة حدوث تطورات داخل الدولة، وتأخذ هذه الجماعات منطقة ساحل الصحراء منطقة عمل لها الآن⁽³⁶⁾.

وقد حاول البعض تفسير طبيعة سلوك الأنظمة السياسية الأفريقية، وموقفها من دول ثورات الربيع العربي بأنهم يخشون من تكرار هذا السيناريو والطفرات الثورية في بلادهم، وبخاصة في الدول التي بها أغلبية إسلامية، أو التي تشهد تردياً في الأوضاع الاقتصادية، وكذلك الدول التي تشهد حركات متمرده، أو التي بها أنظمة حكم مستمرة منذ سنوات، وبعض الدول التي تشهد محاولات توريث للسلطة على ذات النحو الذي كان في

الدول العربية، ويؤكد هذا التوجه أن ثورات الربيع العربي كانت لها تأثيرات وتداعيات على حركات متمردة في السنغال (حركة شعبنا We're Fed Up)، والعديد من الحركات في زيمبابوي، وأوغندا، وأنجولا، وبوركينا فاسو، إلى جانب تأثيرات عدة غير مباشرة على الكثير من النظم السياسية، ويرون أن هذه التأثيرات تتوقف على عدة عوامل، منها: شكل نظام الحكم، وطبيعة ممارساته، وعمر هذا النظام، ومستوى الأداء الاقتصادي، ومستوى المعيشة، ودرجة الوعي، ومعدلات التعليم والامية، وتكوين القوات المسلحة وموقعها في نظام الحكم، كما تتوقف على عمق وتأثير تلك التحركات على مستوى شباب هذه الدول في التكنولوجيا واستخدام تطبيقاتها الحديثة في نقل المعلومات والاتصالات، لكن نقطة التأكيد أنه كان لهذه الثورات التأثير الواضح على سلوك وتصرفات حكام دول جنوب القارة⁽³⁷⁾.

ويكتمل التصور لتأثير ثورات الربيع العربي على العلاقات العربية الأفريقية إذا أُضيف إليه حقيقة مفادها أن أغلب جيوش الدول الأفريقية يتم تدريبها على يد قوات الأفريكوم (القيادة العسكرية الأمريكية المشتركة لأفريقيا) ارتكناً إلى قاعدة مهمة هي مكافحة الإرهاب (الإسلامي) الذي يؤثر على الاستقرار العالمي، وهو ما يوضح خطورة الوضع الحالي على مستقبل العلاقات العربية الأفريقية، خصوصاً أن صورة العربي أضيفت إليها بعض الأبعاد الجديدة، فبعد أن كان العربي تاجر الرقيق في مرحلة، ومستعمراً ومستغلاً في مرحلة تالية، والساعي لفرض لغته ودينه وثقافته في مرحلة أخرى، أصبح إرهابياً، ويبدو أن حالة مالي وأفريقيا الوسطى مرشحة للتكرار فيما بين الدول الأفريقية جنوب الصحراء⁽³⁸⁾.

مما سبق يمكن القول أن المنتمين للدول الأفروعربية ليس في حاجة إلى التأكيد على معايير انتماءهم للقارة الأفريقية وهويتها القارية، لأن معايير الانتماء راسخة وثابتة ومستمرة فيب التأثير، وإنما الحاجة باتت ملحة لتصحيح المدركات والصورة الذهنية المغلوطة التي يشوبها الكثير من المسالب، وهو ما يمكن أن يمهد السبيل لتفعيل تأثير ومظاهر المكون الأفريقي في هوية تلك الدول الأفروعربية، ويمكن تفعيل وتوثيق أسس الترابط العربي الأفريقي من خلال إبراز أوجه الترابط والتداخل العربي الأفريقي، وتفعيل التنظيمات والمؤسسات المشتركة، وكذلك إيجاد واستحداث الأطر التنظيمية التي تسهم في حل المشكلات العالقة بين الطرفين، وأيضاً على الطرفين التعاون لمواجهة آثار وتحديات العولمة والتحويلات التي في النظام العالمي وتؤثر سلباً على كليهما، وهو ما لا بد أن يسبقه وقف الممارسات العربية ذات التأثير السلبي على المدركات الأفريقية تجاه العرب، بل ويجب التأكيد على أفريقية دول شمال القارة، وهو ما سيتم تطبيقه على الحالة المصرية.

المطلب الرابع: مصر في الفكر الأفريقي

في الوقت الذي يرى بعض المفكرين الأفارقة -جنوب الصحراء- أن الحضارة المصرية القديمة حضارة زنجية، وهي الرؤية التي انتشرت بين المفكرين الفرانكون، إلى جانب بعض المفكرين الانجلوفون، الذين في رأيهم أن أفريقيا هي "مهد الحضارة" و "حافضة تراث العالم"، ومهد الإنسان الأول، وأن تاريخ القارة الأفريقية تعرض لحملة تزويرية حتى يتم صلته بأسسه الحضارية (الحضارة المصرية القديمة)، وحتى يتم تبرير استعمار القارة.

قدم بعض المفكرون الأفارقة "الفرعونية" كتعبير عن الهوية الأفريقية، باعتبار أن الحضارة المصرية القديمة هي المرجعية الحضارية لأفريقيا، وقدموها باعتبارها حضارة زنجية، كوسيلة للتأكيد على قيمة ووجود ودور الإنسان الأسود في التاريخ والحضارة الإنسانية، وأن الإطار الحضاري للأفارقة يسبق ويفوق اسهام الاطار المرجعي الذي للبيض المتمثل في الحضارة اليونانية⁽³⁹⁾، ومع استهداف الاستعمار تدمير إرادة الأفارقة في الرفض والمقاومة، لذا عمل على إخضاع السود من خلال تشويه ماضيهم وإرثهم الحضاري، حتى يخضعوا لذلك النموذج الغربي، وأن يتركوا كل ما هو أفريقي، وحاول الغرب باستخدام الدراسات العلمية التي تؤكد لا دور حضاري للزنجي، بل وأكدت نظريات النشوء والارتقاء أن الأسود هو في ذيل قائمة الإنسان، وأنه المرحلة التي تسبق الحيوان، لذلك حاول المفكرون الأفارقة التأكيد على اسهام الأفارقة الحضاري ليفندوا كافة التوجهات والنظريات التي حاولت اثبات غير ذلك⁽⁴⁰⁾.

ويرى انصار "الفرعونية" أن المصريين القدماء ينتمون للزنج، وهم "أعظم الناس، وهم ممديني العالم"⁽⁴¹⁾، وأنهم المسؤولين عن نقل الفكر والثقافة لليونان التي هي المرجعية الحضارية للغرب⁽⁴²⁾، مؤكدين أن شهادة العديد من المؤرخين والرحالة القدامى، أمثال "هيرودوت"، و "فولني"، و "تيودر الصقلي"، و "سترابون" تؤكد على زنجية هذه الحضارة، كما أن اللون الأسود بها كان يرمز للخير، والأبيض كان رمز الشر، وهناك أدلة في الأثار، والمعابد، ومواريث الوضع الاجتماعي، جميعها تؤكد على مكانة السود في هذه الحضارة القديمة، بل أن شكل واتجاه الهجرت تؤكد على أن السود كان على الأقل - لهم اسهام واضح في هذه الحضارة، إن لم تكن هي حضارة زنجية بالكامل، بل يرون أن الزنج تحت تأثير الظروف المناخية والطبيعية

والتاريخية استقروا حول النيل، وبنوا هذه الحضارة، وبفعل التغيرات المناخية اللاحقة تركوا هذه المنطقة متجهين إلى مناطق أخرى، وهو ما تؤكد الروابط اللغوية، وهو ما يؤكد أن التاريخ الحضاري الأفريقي أسبق من أي تاريخ آخر، وأن القارة موطن من المواطن الجنوبية للحضارة، وهو إثبات وتأكيد على أفريقية مصر تاريخياً⁽⁴³⁾.

المطلب الخامس: دلالات وأثار أزمة المكون الأفريقي في الهوية المصرية

على الرغم من توافر الأسس والروابط والادلة المختلفة التي تؤكد على أفريقية الحضارة المصرية، لكن لا يزال هذا المكون يعاني من أزمة في مكونات الهوية الجماعية المصرية، حيث تراجع لصالح مكونات ومجالات انتماء أخرى، تلك التي تم الترويج لكونها أكثر أهمية من الأفريقي، وهو ما صاحبه العدي من التأثيرات السلبية على روابط وعلاقات مصر بقارتها الأفريقية، وبرزت العديد من الأزمات، وهو ما يحتاج لدراسة أسباب تفسيره، وكذلك دراسة دلالاته وأثاره.

أولاً: أسباب أزمة المكون الأفريقي في الهوية المصرية:

بات من الواضح تراجع تأثير المكون الأفريقي في العقلية والإدراك العام المصري، وتراجع معه الدور المصري، وربما أختفى معه التأثير المصري، بعدما كانت في مرحلة من أكثر الدول المؤثرة، لكن انعكس ذلك بعد اتفاقية السلام (كامب ديفيد في 1978)، وانتقال مصر للمعسكر الغربي في وقت سبق على دول القارة، ثم جاءت محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس ابابا سنة 1995، لتبدأ أزمات بين القاهرة ودول أفريقية، يأتي على رأسها أزمة سد النهضة، وهي المتغيرات الدافعة لدراسة أسباب تراجع تأثير وجود المكون الأفريقي في الهوية المصرية، ومن ثم كثافة الأزمات بين

مصر ودول القارة، ولعل من أهم هذه الأسباب: تراجع اهتمام الفكر المصري والعربي بأفريقيا⁽⁴⁴⁾، و تراجع الأهتمام المصري بالقضايا القارية الأفريقية⁽⁴⁵⁾، والمشكلات الداخلية للدول العربية، خاصة مصر، من عدم الاستقرار، والتغيرات السياسية والاقتصادية⁽⁴⁶⁾، إلى جانب التنافس الدولي والقوى البديلة من داخل وخارج القارة، فقد تأسس للقارة العديد من المنتديات والصناديق مع قوى تنمية وعسكرية واستثمارية عالمية، وتأسست قواعد عسكرية، وقوات موحدة عربية موجهة وموجودة في القارة، وتم تفعيل العديد من الأطر التنظيمية مع الكثير من القوى العالمية، بل وأصبح التنافس الدولي يشمل قوى إقليمية، أمثال إيران، وتركيا، إلى جانب إسرائيل⁽⁴⁷⁾.

ثانياً: نتائج ودلالات أزمة المكون الأفريقي في الهوية المصرية:

أدى تراجع الأهتمام والدور الأفريقي لمصر إلى العديد من المشكلات والنتائج والدلالات التي كانت في مجملها سلبية على الواقع والسياسة المصرية، فقد أدى ذلك إلى زيادة نشاط، وتدخل اطراف مهددة لاستقرار وأمن كافة الدول العربية، وهي الأطراف التي حاولت أن تجد لها سنداً اجتماعياً، أو تاريخياً، أو اثنياً مع بعض الدول الأفريقية، وحاولت استخدام هذه السمات لتوثيق علاقاتها وتعاملاتها بالقارة الأفريقية، وهو ما حمل معه تهديداً للأمن القومي العربي بشكل عام، والمصري بشكل خاص، حيث أن تلك الأطراف تشمل إسرائيل، وإيران، وتركيا، وبعض الأطراف ذات اجندات معادية للعرب ودورهم، وربما وجودهم، في القارة الأفريقية⁽⁴⁸⁾.

كذلك من أهم النتائج التي ترتبت على تراجع الدور العربي كان كثافة الرؤى والتوجهات الراضة للعرب، والداعمة للرؤى الاستيعادية لشمال أفريقيا من الهوية الأفريقية الجامعة، فلا يتم الإشارة لهذا الإقليم في كافة

الكتب الأفريقية الموسوعية، وتم اعتبار اللغة العربية لغة استعمارية في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وتم استدعاء الصورة السلبية -استعمارية التكوين والنشر- للتاجر العربي، وارتبط الحديث عن الإسلام الوهابي بالإرهاب، وأن الإرهاب موطنه الدول العربي، في الوقت الذي يقتصر فيه الحديث عن الأفارقة في الدول الأفروعربية على "اقباط مصر، والنوبة، والامازيغ"، وهو تفكير تقسيمي يحاول تفريغ مضمون الهوية الجماعية الأفريقية لتصبح مقصورة على جماعات بعينها، في الوقت الذي تُرفض فيه إصباح هذه الهوية على الدول ككل⁽⁴⁹⁾.

كما ارتبط بتراجع الدور المصري والعربي في القارة الأفريقية أزمات بشأن العديد من الجاليات المسلمة والعربية في اقاليم ودول القارة، كالذى يحدث في مالي وأفريقيا الوسطى، وما حدث من بعض حكومات دول أفريقية من هدم مساجد، ومنع إقامة الشعارات في أخرى، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إتساع الفجوة بين العرب والأفارقة، والظروف التي تمر بها المنطقة العربية، والهجمة الدولية على الإسلام وتصويره كمصدر للإرهاب العربي.

خاتمة :

ختاماً يمكن القول أن تعدد دوائر انتماء الدول الأفروعربية دفع بالبعض إلى تصور أن هناك تعارضاً بين تلك الدوائر، على الرغم من أن التكامل هو الأقرب والأكثر فائدة لهذه الدول، ومع التغيرات الدولية، والإقليمية، والداخلية تراجع التأثير، ومظاهر الترابط، والتداخل، والعمل المشترك بين شمال وجنوب الصحراء الأفريقية، وكان من مصلحة الكثير من الأطراف أن تنتشر الرؤى الاستيعابية بين مفكرى وجماعات الأفارقة، وفي الوقت نفسه تم جذب الدول الأفروعربية إلى مراكز جذب، ومظاهر، وأسس

هوية بعيدة عن تلك الأفريقية، وهو ما ترك العديد من الدلالات والنتائج السلبية على الواقع العربي والأفريقي.

وتعد الحالة المصرية من الحالات الدالة على واقع وأزمة المكون الأفريقي في هوية الدول الأفروعربية، فعلى الرغم من تعدد مظاهر الانتماء المصري للقارة الأفريقية، على المستويات الإثنية، والحضارية، واللغوية، والدينية، والاجتماعية، والجغرافية، والتاريخية، لكن أدت جملة من التغيرات الداخلية، والإقليمية إلى تراجع ودور وتأثير مصر في القارة الأفريقية، وربما في محيطها وامتدادها الجغرافي في حوض النيل، وهو ما ترك آثاره، ودلالاته على علاقات مصر بدول القارة، وظهرت العديد من الإشكاليات، والأزمات بينها وبين دول أفريقية، بل وراح المفكرين والعلماء، والباحثين المصريين ينكرون، أو يتكبرون لقيمة ودور وتأثير المكون الأفريقي في الهوية المصرية الكلية.

الهوامش:

(¹) د. عبد الملك عودة، "التعاون العربي الأفريقي في العشرين عاماً الماضية: من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخي"، د. إجلال رأفت (محرر)، العلاقات العربية الأفريقية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994)، ص 16 و 17.

(²) Lionel K. Mcpherson, Tommie Shelby, "Blackness and Blood: Interpreting African American Identity", **Philosophy and Public Affairs** (New Jersey: Blackwell Publishing, Vol. 2, No. 2, Spring 2004), pp. 171-177.

(³) Walter Rodney, "African History in the Service of Black Liberation", **Small Axe** (Carolina: Duke University Press, No.10, September 2001), pp. 71-74.

(⁴) د. إبراهيم نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص ص 13-15 و 115-117 و 362-363.

(⁵) د. صبحى قنصوة، "قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقي للعالم العربي"، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية (محرر)، ندوة العلاقات العربية الأفريقية (طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 1998)، ص 198.

(⁶) د. إبراهيم نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-115.

(⁷) المرجع السابق، ص 114.

(⁸) المرجع السابق، ص 114 و 115.

(⁹) المرجع السابق، ص ص 113 - 115.

(¹⁰) Polly Hill, "Comparative West Africa Farm-Slavery System (South of Sahel) With Special Reference to Muslim Kano Emirate (N. Nigeria)", Joan Ralph Willis (ed.), **Slaves & Slavery in Muslim Africa, Volume II** (London: Frank Cass and Company Limited, 1985), pp. 32-49. &

- R. S. O'Fahey, "Slavery and Society in Darfur", Joan Ralph Willis (ed.), **op. cit.**, pp. 82-93.

(¹¹) S. J. Dima, "Afro-Arab Relations: Romantic or Real?", B.F. Bankie, K. Mchomhu (eds.), **Pan-Africanism: African Nationalism Strengthening the Unity of Africa and It's Diaspora** (Asmara: the Red Sea Press, 2008), pp. 252-263.

(¹²) د. إبراهيم نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 113 و 114.

(¹³) Dunston M. Wai, "African-Arab Relations from Slavery to Petro-Jihad", **A Journal of Opinion** (New Jersey: African Studies Association, Vol. 13, 1984), p. 9.

(¹⁴) M. Jalâl Haashim, "Islamisation and Arabisation of African as A Mean to Political Power in the Sudan: Contradiction of Discrimination Based on the Blackness of Skin and Stigma of Slavery and Their Contribution to the Civil War", B. F. Bankie, K. Mchmbu (eds.), **op. cit.**, pp. 265-290. &

- El-Tahir Adam El-Faki, "Afro-Arab Relations: A Complex Socio-Political Composition", B. F. Bankie, K. Mchmbu (eds.), **op. cit.**, pp. 294-302..

(¹⁵) Dunston M. Wai, **op. cit.**, p. 9 & 10. & - د. صبحى قنصوة، مرجع سبق ذكره، &

ص ص 202 - 204 .

(¹⁶) John Henrik Clarke, "Cheikh Anta Diop and the New Light on African History", **Transition** (Indiana: Indiana University Press, No. 46, 1974), pp. 74-76.

(¹⁷) Dunston M. Wai, **op. cit.**, pp. 10-13.

(¹⁸) S. J. Dima, **op. cit.**, p. 252 & 253.

(¹⁹) د. عبد الملك عودة، فكرة الوحدة الأفريقية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1966)، ص 73 و 74.

(²⁰) د. إبراهيم نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 116 و 117.

(²¹) Ryan Dellolio, "North Africa Ethnic Minorities, on Identity and Language: A Comparative Analysis of Berbers and the Copts", **Paper Presented at George**

Washington University, Dec. 8, 2008 (Washington, D.C.: George Washington University, 2008), pp. 1-11. &

- Bruce Maddy Weitzman, "Ethno-Politics and Globalization in North Africa: the Berber Culture Movement", **The Journal of North African Studies** (London: Routledge, Taylor & Français, Ltd, Vol. 11, No. 1, March 2006), pp. 71-81.

(²²) الاتحاد الإفريقي، القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي"، المادة 25، من موقع:

www.au.int/about/constitutive_act

(²³) د. إبراهيم نصر الدين تأثير توجهات وسلوك نظم حكم ثورات الربيع العربي على العلاقات العربية الأفريقية"، مجلة الشؤون الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المجلد الأول، العدد الثاني، أبريل 2013)، ص 230 و 231.

(²⁴) المرجع السابق، ص 231 و 232. و

- Dunston M. Wai, **op. cit.**, p. 9.

(²⁵) د. صبحى قنصوة، مرجع سبق ذكره، ص 198 و 199.

(²⁶) S. J. Dima, **op. cit.**, pp. 251-259. & - M. Jalâl Haashim, **op. cit.**, pp. 256-272.

- El-Tahir Adam El-Faki, **op. cit.**, pp. 294-297.

(²⁷) د. صبحى قنصوة، مرجع سبق ذكره، ص 199 و 200. و Bruce Maddy Weitzman, **op. cit.**, p. 73.

(²⁸) د. صبحى قنصوة، مرجع سبق ذكره، ص 200 و 201.

(²⁹) د. إبراهيم نصر الدين، دراسات فى العلاقات الدولية الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ص 119 - 121.

(³⁰) د. إبراهيم نصر الدين، دراسات فى العلاقات الدولية....، مرجع سبق ذكره، ص 225 و 226.

(³¹) المرجع السابق، ص 226. و

- Amir H. Idris, **Conflict and Politics of Identity in Sudan** (New York: Palgrave Mackmillan, 2005), pp. 43-56.

(³²) د. إبراهيم نصر الدين، "تأثير توجهات وسلوك....."، مرجع سبق ذكره، ص 226 و 227. و

- Alice Bettis Hashim, "Globalization and Africa: Reconstructing the Failed Somali State and Reviving National Identity", Asfa Jalat (ed.), **State Crises, Globalization, and National Movements in North East Africa** (London: Routledge, 2004), pp. 182-200. &

- Marc Antoine Pésure de Montclos, "A Refugee Diaspora: When the Somali Go West", Khalid Koser (ed.), **New African Diasporas** (London: Routledge, 2003), pp. 37-52.

(33) د. إبراهيم نصر الدين، "تأثير توجهات وسلوك....."، مرجع سبق ذكره، ص 227.

(34) المرجع السابق، ص 228.

(35) المرجع السابق، ص 228 و 229.

(36) المرجع السابق، ص 229.

(37) Lydie Boka, "Impact of the North Africa Revolutions on Sub-Saharan Africa", **Paper Presented to African Governance Monitoring & Advocacy Project, Open Society Institute** (New York: Open Society Institute, 2012), pp. 1-7.

(38) د. إبراهيم نصر الدين، "تأثير توجهات وسلوك....."، مرجع سبق ذكره، ص 232.

(39) د. صبحى قنصوة، "الأصول الفكرية للولايات المتحدة الأفريقية"، ورقة بحثية غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2013)، ص 6.

(40) Charles C. Verharen, "the New World & the Dreams to Which it May Give Rise: An African and American Response to Hegel's Challenge", **Journal of Black Studies** (London: Sage Publication, Vol. 27, No. 4, March 1997), pp. 475-477

(41) أورينو دالار، هيثم اللمع (مترجم)، نشأة التيار الأفريقي: الجذور التاريخية والأميركية والأفريقية في القرن التاسع عشر (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000)، ص ص 197-198.

(42) Wyatt MacGaffey, "Who Owns Ancient Egypt?" **The Journal of African History** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 32, No. 3, 1991), pp. 515-519.

(43) شيخ انتا ديوب، حليم طوسون (مترجم)، الأصول الزنجية للحضارة المصرية (القاهرة: دار العالم الثالث، 1995)، ص ص 5-25.

(44) د. إبراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية (القاهرة: دار اكتشاف، 2010)، ص 362 و 363.

(45) حلمي شعراوي، أفريقيا من قرن إلى قرن (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010)، ص ص 9-15.

(⁴⁶) Jennifer C. Veilleux, "The Human Security Dimension of Dam Development: the Grand Ethiopian Renaissance Dam", **Global Dialogue** (New Delhi: Center for World Dialogue, Vol. 15, No. 2, summer/autumn 2013), pp. 1-13.

(⁴⁷) Manuel Marnrique Gil, "In Depth Analysis: Something New Out of Africa? Chinese, US and Eu Strategies for the Continent", **Paper from Directorate General for External Policies, Policy Department, European Union** (Maastricht: European Union, April 2015), pp. 4-25. &

- Ely Karmon, "the Iran/Hezbollah Strategic and Terrorist Threat to Africa", **Working Paper from International Institute for Counter-Terrorism** (Herzliya, Israel: International Institute for Counter-Terrorism, March 2012), pp. 12-19.

(⁴⁸) Dan Tschirgi, **Turning Point: the Arab World's Marginalization and International Security after 9/11** (London: Praeger Security International, 2007), pp. 141-157.

(⁴⁹) د. إبراهيم نصر الدين، "تأثير توجهات وسلوك....."، مرجع سبق ذكره، ص 231

و 232.